٩

القياس وأثره في التنمية اللغوية

Measurement and its impact on language developmen

الباحثة

م. د: لمياء عبد الله عبد الحسين ثويني الشمري

الجامعة العراقية/ كلية التربية للبنات/ قسم اللغة العربية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي-الجامعة العراقية
كلية التربية للبنات

ملخص البحث

يعالج هذا البحث القياس بوصفه وسيلة من وسائل اللغة الخاصة في توليد الألفاظ وتنمية الثروة اللفظية فيها، على وفق النظم الصرفية لكل لغةٍ، وما تنماز به لغتنا العربية من غيرها من اللغات بمزيات خاصة تؤثر فيها، وفي تكوين أنظمتها المختلفة، وفي تحديد العلاقات بين عناصرها؛ فضلا عن أنها من اللغات الاشتقاقية التي تقوم على مادة أصلية تحوّر بنيتها الداخلية تحويرًا ذاتيًا وتشكل على هيئات متنوعة، فتصاغ الأبنية معتمدة على الاشتقاق إلى جانب القياس فهما عاملان من عوامل التنمية النابعة من ذات اللغة وقدراتها وطاقاتها الخاصة لتواكب تطور حياة الإنسان عبر الأزمنة المتعاقبة.

ومن هذين المنبعين جاء هذا البحث ليثبت غزارة اللغة العربية في مجموعة من الألفاظ والموقف اللغوي من هذه الألفاظ؛ فوقع البحث في مبحثين: يسبقهما المقدمة والتمهيد وتليهما الخاتمة فثبت بمصادر البحث ومراجعه. المبحث الأول درست فيه: القياس بين القدماء والمحدثين، أما المبحث الثاني فكان في الموقف من الجديد اللغوي في قياسية أبنية جديدة.

Summary of research

This paper deals with measurement and one of the language's special means of generating words and developing the verbal wealth in it, according to the morphological systems of each language, and what our Arabic language is distinguished from other languages with special characteristics that affect it, and in the formation of its various systems, and in determining the relationships between its elements. In addition, it is one of the derivative languages that is based on an original material that transforms its internal structure by self-modification and is formed on various bodies. Buildings are formulated based on derivation in addition to measurement, as they are two development factors stemming from the same language and its special capabilities and energies to keep pace with the development of human life over successive times.

From these two sources, this research came to prove the abundance of the Arabic language in a group of expressions and the linguistic position on these terms. The research took place in two topics: preceded by the introduction and introduction, followed by the conclusion, so it was confirmed by the sources and references of the research. The first topic I studied in it: An analogy between the ancients and the modern ones, while the second topic was about the attitude towards the linguistic new

المقدمة:

الحقيقة التي لا يختلف فيها اثنان هي أن القرآن الكريم أفصح كلام عربي؛ بل هو قمة الفصاحة العربية، قال تعالى: ((لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ))(فصلت: ٤٢)، ألفاظهُ لبّ كلام العربي وزبْدتهُ وواسطتهُ وكرائمهُ وما عداها من الألفاظ مقايسة بها قشور فهو الكلام المعجز.

بيد أن الإنسان يتطور وتتجدد حياتهُ عَبْر الأزمنة المتعاقبة وتنمو لغته ويندثر ماقبلها، وتتطور ثقافات، وتتراجع أخرى، إلا الحضارة العربية بلغتها الباقية أبد الدهر محفوفة برعاية الباري عز وجل، في هذا التطور يحتاج الانسان في بيتهِ إلى الجديد الذي يعبر بهِ عن متطلبات هذهِ الحياة، فتدخل ألفاظ جديدة الى البيئة اللغوية الواحدة وبوسائل متعددة تنمي الثروة اللغوية، هذه التنمية مشروطة بمقاييس وأُطر لا تتجاوزها، ومن هذه الوسائل القياس الذي سار إلى جنب الاشتقاق في إنماء العربية ورفدها بما تحتاج إليه وسأثبت في هذا البحث جزءًا من أثر القياس في التنمية اللغوية بدءاً من القدامى حتى المحدثين.

التَمْهِيْد:

لكل لغةٍ من اللغات الإنسانية وسائلها الخاصة في توليد الالفاظ وتنمية الثروة اللفظية فيها، وتتحدّد هذه الوسائل على وفق النظم الصرفية لها، فمعلوم أنّ كلِّ لغةٍ تمتاز من غيرها بمزيات خاصة تؤثر فيها، وفي تكوين أنظمتها المختلفة، وفي تحديد العلاقات بين عناصرها، وتؤثر أيضًا في الوسائل التي تتخذها اللغة لإنتاج الجديد من مفرداتها، ولقد كشف الغوص في اللغات الإنسانية من حيث أبنية الكلم ونظمها الصرفية إنّها تتمايز الى ثلاث فصائل:

الأولى: فصيلة اللغات العازلة:

وهي اللغات التي تتخذ أبنية الكلم فيها أوضاعًا ثابتة لا تختلف «وموادها الاصلية وحدات ثابتة تتكون عادة من مقطع واحد»(٥) تؤلف على وفق نظامها النحوي من « دون المساس بأية مادة أو لفظة من هذه الألفاظ بتغيير إعرابي أو صرفي أو صوتي»(٦).

الثانية: فصيلة اللغات اللاصقة أو (الإلصاقية):

وهي اللغات التي تبني ألفاظها من مادة أصلية تتألف من مقطع أو أكثر تبقى ثابتة «ويستعان فيها لتنويع الصيغ الصرفية بزوائد مقطعية تلتصق بالمادة الأصلية على صورة سوابق أو لواحق»(٧)، ولكلماتها أصول ثابتة مشتركة.

الثالثة: فصيلة اللغات المتصرفة أو الاشتقاقية:

وهي التي تقوم على مادة أصلية تحوّر بنيتها الداخلية تحويراً ذاتياً وتشكل على هيئات متنوعة بزيادات من أولها وآخرها ووسطها «بحسب نظام صوتي في كل لغة منها لأجل تنويع الصيغ»(٨).

واللغات تتفاوت فيها الخصائص الثلاث بمقادير وربما تتغلب خصيصة؛ يقول فندريس: «إذ يكفي في أحدى اللغات ان يتغلب نوع ما على غيرهِ في فترة من الفترات ليتضاعف استعماله بعد ذلك في العصور التالية فهو أثر مباشر لتنافس الطرق: الصرفية

لا يتوقف على أية حال على اختلاف العقلية»[٥].

أمّا العربية فإنّ صياغة الأبنية فيها تعتمد على الاشتقاق، وهي أهم وسيلة تلجأ إليها لإنتاج مفرداتها، وتوليدها. والرجوع بها إلى أصل واحد يحدِّد مادتها ويوحي بمعناها المشترك الأصيل مثلما يوحي بمعناها الخاص الجديد[٥]، أما الإلصاق فهو وسيلة محدودة لتوليد بعض المفردات وفي صوغ بعض الأبنية قياساً بالاشتقاق. فالعربية في مجال التنمية «أكثر مطاوعةً، واشدُّ أثراً، لما تميزت بهِ هذهِ اللغة من مرونة وحيوية، وقدرة عصبية على الإفادة من وسائل التنمية في صوغ الجديد وتوليده»[٥].

وإلى جانب الاشتقاق يعدُّ القياس من عوامل التنمية الذي ينبع من ذات اللغة وقدراتها وطاقاتها الخاصة، فهو طريقة ذهنية يتبعها الإنسان؛ ليعبر عن أغراضه، حين يعجز السماع أو النقل من إعطاء اللغة، وهو طريقة ضرورية في حياة اللغة، والبحث في القياس يفسح المجال لمتابعة قضايا اللغة في تدرجها وتوسعها واستجابتها لمقتضيات حركة الحياة في موادّ اللغة العربية المختلفة والمجال واسع جدا، والجدوى منهُ عظيمة عن طريق فاعلية اللغة بين القياس والاشتقاق أي: بين النظرية والتطبيق[٥]، هذهِ السعة والرحابة في موادّها، تمنح لأبناء العربية، ولمن يختارها لغة بعد أَن يتمكن منها، وهي سعة تتيح للمحدّث والكاتب: الدقة في العبارة والوضوح في البيان والتمييز المتقن بين مقاصد الكلام وأنواعهِ. فالعربية إِذن لغة مستقبلية قادرة على الائتلاف مع المعطيات الجديدة التي تستجدّ في حياة الناس في أحوالهم وأعمالهم وأدواتهم ومقاصدهم من المعاني الحقيقية والمعاني المجازية.

المبحث الأول: القياس بين القدماء والمحدِثين

أولا: عند القدماء

إِنَّ العربية في مراحلها المتقدمة مرّت بأدوار تطويرية تركت فيها شيئاً كثيرًا من القوانين والقواعد التي تحكم مفرداتها وأبنيتها، وإِحداث الشيء الكثير غيره، وهذهِ سمة كلّ لغةٍ حيّة تأخذ وتعطي ما يناسب ظروفها الخاصة وشخصيتها المتميزة.

والقياس: كغيره من أصول العربية مرّ بمراحل منذ عصور الاحتجاج حتى استقرّ بمفهومهِ الحديث. فهو لغة: بمعنى التقدير إذ يقال «قِسْتُ الشيءَ بغيرهِ وعلى غيرهِ، أقيسهُ قيساً وقياساً فانقاس، إِذا قدَّرتهُ على مثاله»[٥].

وقال ابن الانباري: «القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياسًا: قدرتهُ، ومنه المقياس أي: المقدار وقَيْسَ رُمْحٍ أي: قَدْر رُمْحٍ»[٥].

والقياس نشأ مع نشأة النحو العربي؛ إذ بدأه أبو الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ): ((كان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها))[٥]، تلاه أبو إسحق ت(١١٧هـ) فقد ولع بالقياس و ((كان أول من مدَّ القياس والعلل..))[٥]، هذه النشأة المبكرة للقياس سببها العلاقة الوثيقة بين الدراسات

اللغوية والعلوم الاسلامية()

وبالمعنى اللغوي للقياس وظّفَ كلّ من الخليل (ت ١٧٠ه) والفرّاء (ت ٢٠٧هـ) مصطلح القياس القائم على أساس من المشابهة ومحاكاة المسموع والمعروف من العرب وأساليبهم ينقصهم المنهج المعين؛ لأَنّ درسهم للعربية شمل الدراسة النحوية واللغوية().

وقد عرّف القدماء مصطلح القياس بأنّهُ «حملُ غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه»()، فغير المنقول الكلام المستحدث الذي نحاكي به كلام العرب، أمّا المنقول فهو: الكلام العربي الفصيح، كأن تقول صحافة وطباعة على مثال: تجارة وزراعة، ورفع ما يستحق أن يكون فاعلاً، ونصب ما يستحق أن يكون مفعولاً، فحمل الأول على الثاني()، وهذا قياس على المستعمل هو المفهوم الأول للقياس الذي ظهر منذ نشأة الدراسة اللغوية التي أنجزها الخليل وسيبويه (ت ١٨٠هـ) ومشايخهما كعيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ) وأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٠هـ) ويعدُّ من أدلة النحو في مسائلهِ قال الكسائي (ت ١٨٩هـ))) : إنما النحو قياسٌ يُتّبَعُ))

ولا يمكن إنكار القياس؛ لثبوته بالدلالة القاطعة()، وقد سمّى بعض المحدثين()، هذا النوع من القياس بالقياس الاستعمالي؛ لأَنّهُ محاكاة للعربي في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ الكلمة، وما يعرض لها من أحكام، كالإبدال والإعلال والحذف والزيادة وفي نظام الكلام وما يعرض له من أحكام كالتقديم والتأخير، والاتصال والانفصال، والحذف والذكر والإعراب والبناء. وقد أجمع أهل اللغة – إلا من شذَّ عنهم– على أن للغة العرب قياسا، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض()

فالقياس في عصور الاحتجاج: هو أنك تحمل ما لم تسمعهُ على ما سمعته، وفي هذا تخفيف الكلفة عن الناس في تعلّم العربية، قال ابن جني «ومنهُ ما وجدوه يُتدارك بالقياس وتخفّ الكلفة في علمه على الناس فقنّنوه وفصّلوه»() فوضعت هذهِ القوانين «ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها ويستوي من ليس بفصيح ومن هو فصيح»()، لكن ليس لنا اليوم أن نخترع ولا نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياسا لم يقيسوه؛ لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها()، وهذا الرأي ذهب إليه إبراهيم أنيس() «من أن القياس عند علماء القرنين الأول والثاني كان يراد بهِ وضع الاحكام العامة» وهو «جمع النظير الى النظير»() وهو أظهر أنواع القياس وأقربها الى الذهن؛ لأَنهُ يظهر شدّه التقيّد بالسماع.

وما أن أطل القرن الثالث الهجري وما بعده حتّى انتقل مصطلح القياس – بعد أن وضعت الاحكام – إلى معنى جديد ارتبط بمقولة «ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وقد قال أبو علي الفارسي (٣٧٧ت ه) وتلميذه ابن جني (ت ٣٩٢هـ) بهذا النوع من القياس أو المعنى، فقد كان ابن جني مولعًا بالقياس كثير الأخذ بهِ ناصحاً بتأملهِ، وإنّ اللغة لا

يمكن أن تؤخذ كلها بالقياس، ويقاس على ما كثر استعماله، وإن تعارض مع السماع وجب الالتزام بالمسموع ويترك القياس؛ «لأن السماع يبطل القياس»() وتركه يبقى ذخيرة للمحدثين إذا ما أُحتيج إليهِ.

وقد فرّق تمَّام حسان بين القياس الاستعمالي والقياس النحوي في أن الأول هو انتحاء كلام العرب فيكون تطبيقًا للنحو لا نحوًا، وهو وسيلة كسب اللغة في الطفولة، أما الآخر فهو كما يراه النحاة – النحو فالأول الانتحاء والثاني هو النحو(). فالقياس النحوي هو «حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع»(). وأمثلته كثيرة منها: أُعربَ الفعل المضارع قياسًا على الاسم لمشابهتهِ إيّاه، وهو إما قياس علة أو قياس شبه، أو قياس مطرد.

وقد تطور القياس بعد أن تأثر النحو بالمنطق، فبعد أَن كان يتناوله النحاة الأوائل بحكم فطرتهم وسجيتهم مقارنين الأشباه والنظائر، ومستنبطين منها الأوصاف المشتركة التي تلتقي فيها؛ توسع من جاءوا بعدهم فجعلوه منهجاً ذا قواعد ومعالم محددة وعدّوه منبعاً رئيساً تُستمد منهُ القواعد النحوية، وحكموه في لغات العرب أحياناً، حتى أصبح له أركان أربعة : أصل وفرع وحكم وعلة، فأصبح في عُرْفِ العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل هو الحاق الفرع بالأصل بجامع واعتبار الشيء بالشيء بجامع().

مما سبق نستشف أنها مصطلحات فقهية منطقية أكثر مما هي مصطلحات تمت للعربية بصلة بعلومها، وهذا هو المفهوم الثالث للقياس في الدراسات اللغوية والنحوية؛ إذ ظهر حين ولع النحاة بالتعليم وثمرة شغفهم بإخضاع المقولات اللغوية والنحوية، وما تكلّم بهِ العرب بالمنطق العقلي؛ حتى يمكن تسميتهِ بالقياس الصناعي، وقطع هؤلاء بالقياس شوطًا بعيدًا حتى أصبح وكأنهُ النحو، والتفنن في تطبيق القياس في النحو()، فهذا أبو علي الفارسي يقول: ((لأَن أخطئ في خمسين مسألة مما بابه الرواية أحب إلي من أن أخطئ في مسألة واحدة قياسية))() وتبعه بهِ تلميذه ابن جني: ((ألا تعلم أن القياس إذا أجاز شيئًا وسمع ذلك الشيء عينه فقد ثبت قدمه وأخذ من الصحة والقوة مأخذه))(). وعنده أيضا: ((حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين أو كالمتراسلتين.... فإنك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياسًا))()

وقد رفضهُ القرطبي في ردّه على النحاة بقولهِ ((ومثال غير البيِّن منها قولهم: إنّ الفعل الذي في أوله احدى الزوائد الأربع: أنهُ اعرب لشبههِ بالاسم ... في أن يصلح إذا أطلق للحال والاستقبال فهو عام كما أنّ رجلاً وغيرهُ من المنكرات عام، ثم إذا أراد المتكلم إيقاعهِ على معين أدخل عليهِ الألف واللام فأزال عمومهِ، وكذلك ... الأفعال إذا أراد المتكلم تخصيصهِ بأحد الزمانين أدخل (السين) أو (سوف) فأُعربَ الفعل لهذا الشبه ولدخول لام التأكيد عليهِ يقال: إن زيداً ليقوم))().

ولا يفيد هذا القياس اللغةَ بشيء سوى إظهار

حكمة العربي في التأويل والتقدير والتعليل، ولا يثريها؛ لأن القياس الذي يجب أن يُتّبَع في دراسة اللغة والنحو هو القياس القائم على أساس من المشابهة ومحاكاة المسموع والمعروف من كلام العربي وأساليبهم، وهذا هو قياس الخليل الذي لم يفلسف المسألة أوْ يتكلّف تعليلًا عقليًا؛ بل يستعرض في ذهنهِ استعمالات العرب وأساليبهم فإذا ساعده ذلك في حمل هذهِ المسألة عليها فعل[0]، كذلك فعل الفرّاء إذ بنى القياس على احساسه بالشبه بين المسألتين من دون تكلف أو استنتاج او تحمُّل أو استنباط[0].

وهناك مفهوم آخر للقياس ارتبط بمفهوم الخطأ وهو القياس الخاطئ، أو قياس التوهم الذي يشير إليه بعض اللغويين القدماء بالتوهم محاولين تفسير ما يطرّد على كلام العربي كقولهم مثلاً: أشياء مُنِعَت من الصرف لتوهم زيادة الهمزة فكأنهم عاملوها معاملة حمراء[0].

ومفهوم هذا النوع هو أن العربي يصوغ الجديد الذي يحتاج إليهِ على ما سمعهُ أو ما وعت ذاكرتهِ من خزين لغوي فهو يقيس الجديد على بعض هذا الخزين فيكون قياسهُ احيانًا صحيحًا، والكلمة التي تنجم عنهُ صحيحة ويكون قياسهُ أحيانا أخرى خاطئًا فيكون من الشاذ في اللغة العربية ومستكره الكلام، ولو تَوَّسع في إجازتهِ رخصت لك أن تقول: رأيت رجلان ولقلت (عن تقول) في (أنَ تقول)، فتكون هذه الألفاظ موضع نزاع وأخذ وردٍّ، ولكنها تستقر في اللغة[0]، وتدوّن: قال ابن جني: ((فإنْ صحّ عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليهِ، وأعددت ما كان قياسك ادّاك إليهِ لشاعر مولَّد او لساجع، أو لضرورة؛ لأنهُ على قياس كلامهم))[0].

فالقياس الخاطئ: هو المقارنة بين الكلمة أو الصيغة المجهولة ونظيرتها المعلومة، عندما تسفر هذه المقارنة عن كلمة أو صيغة لم يتعارف عليها أهل اللغة، أو قد تقوم عملية المقارنة على أساس تشابه موهوم بين الكلمتين المجهولة والمعلومة، فيؤدي إلى الابتعاد ببعض الكلمات في مدلولاتها أو صيغها عن المألوف الشائع بين الجماعة.

وقد عدّ القدماء حدث الابتعاد من باب الشذوذ والغرابة في اللغة وسمَّوه بالقياس الكاذب، وقد وصف سوسير هذا الفهم بالخطأ للظاهرة التي سمّوها (القياس الكاذب)؛ لأنهم نظروا إلى الحالة الاصلية بأنها شيء مثالي وإن إقامة منافس إلى جانب الصيغة التقليدية تعدّ ظاهرة خلق، فالقياس لا يؤدي بالضرورة إلى اختفاء الصيغة وإنما تعايشها جنبًا الى جنب[0].

وقد حاربَ المحدثون ما سمِّي بالقياس الخاطئ؛ لانّ فيهِ سلبًا لحقهم في تطوير أي ناحية من نواحي اللغة العربية، فقد ذهب الدكتور إبراهيم انيس إلى قبول ما يشيع منهُ – القياس الخاطئ – فقط، وما نحس أننا نطمئن إليهِ ونأنس بهِ[0].

والحق نحن أبناء العرب الذين ورثنا لغتهم وأصبحنا نملكها ونتعامل بها أن نعترف بمثل هذا التطور ولاسيّما وأننا قد ورثنا عن العرب أيضًا، ما

يمكن أن نسميه بالحسّ اللغوي.

ثانياً: القياس عند المحدثين

القياس كما عرّفهُ سوسير محاكاة صيغة صيغة أخرى باطراد، ومن ثم (المقيس) هي الصيغة التي وضعت طبقاً لـ (المقيس عليه) بحسب قاعدة معينة، وهو إذا لم يؤد الى التداول ساعد في التخفيف من قيود القواعد بين الكلمات، ويعتمد على وجود مثال والمحاكاة النظامية له، فالصيغة القياسية هي التي صنعت طبقًا لمثال صيغة أخرى أو أكثر بحسب قاعدة معينة(٥).

وقد اهتمَّ اللغويون العرب في العصر الحديث بدراسة علم اللغة الحديث، وكان لهم عظيم صدى، وكان القياس من الموضوعات التي تناولوها بالدراسة والتحليل، فعّرفهُ الدكتور إبراهيم أنيس بأنهُ: ((استنباط مجهول من معلوم، فإذا اشتق المرء صيغة من مادة من مواد اللغة على نسق صيغة مألوفة من مادة أخرى سمي عملهُ قياساً))(٥).

وهو عملية عقلية يقوم بها الفرد كلما احتاج إلى كلمة أو صيغة، وهي مستمرة في كل لغةٍ وفي كلّ عصر ويقوم بها كل فرد من أفراد الجماعة اللغوية تحكمهُ الصحة وإلا فقياسهُ خاطئ.

والقياس من وسائل نمو اللغة وتوسعها واطرادها، وقد كان البصريون متشددين فيهِ، فلم يجيزوا القياس على الأمثلة القليلة أو النادرة، وأجاز الكوفيون القياس على المثال الواحد المسموع(٥).

وقد أخذ بعض المحدثين بذلك ودعوا إلى الانتفاع بالوارد المسموع وبرأي الكوفيين لتمنح اللغة قوة وسعة ومقدرة على مسايرة الحياة المتجددة بمستحدثاتها العلمية والحضارية(٥)، مستندين الى رأي المازني (ت: ٢٤٧هـ) في منصفهِ(٥) بأَن: ((ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ألا ترى أَنَّك لم تسمعْ أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت بعضها فقست عليه غيره)) ويجرون هذه القاعدة على ما عربتهُ العرب ويجيزون القياس عليهِ، قال أبو علي الفارسي: ((طاب الحُشكنان)) فهذا من كلام العرب؛ لأَنك بأعرابك إياه قد أدخلتهُ كلام العرب))(٥) وهذا معناه أننا نستطيع أن نكمل فروع المادة اللغوية التي نقل إلينا بعضها العربُ، ولغات العرب جميعها حجة والناطق على قياس لغةٍ منها مصيب غير مخطئ، تختلف مرتبة هذهِ اللغات فهي من حيث شيوعها وقوتها في القياس تختلف درجة أو مرتبة فيؤخذ بالأوسع روايةً والأقوى قياسًا(٥).

ويقول سيبويه في شَكُوْر مصدر لـ ((شكر)): ((فإنَّما هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها، ولكن الأكثر يقاس عليهِ))(٥).

هذا يدلّ على أن لكلِّ لغة من هذه اللغات نظامًا خاصًا في أصواتها وصرفها ونحوها يختلف عن الفصحى المشتركة وعن غيرها، فالفرق واضحُ بين قياس القدماء في لغتهم وقياس المحدثين، فما يقاس عند القدماء هو النصوص التي سمعت عن العرب بتحديد زمانها ومكانها عند جمهور علمائهم، بينما يقيس المحدثون على ما اختزنتهُ ذاكرة الفرد من مسائل

اللغة قياسًا صحيحًا، ويقيس القدماء على الكثير فحسب بينما يتم القياس عند المحدثين في ذهن المرء على أساس مثال واحد أو مثالين، ويلجأ إلى القياس المشتغلون في خدمة العربية، أما الفصحاء فليس حاجة بهم إليه؛ وعند المحدثين القياس مباح لمن يوثق بعربيتهم من الأدباء والشعراء، وبهذا صار القياس عاملًا من عوامل تنمية اللغة في العصر الحديث وباباً يثريها الفاظًا وتراكيب استحدثت بالقياس على ما اختزن بذاكرة العربي الموثوق بأدبهِ أو شعرهِ؛ لأنَّه: ((قد يحتاج إلى تسمية ما يجدُ في حياتهِ من مسميات لها أسماء أجنبية، أو يحتاج إلى اشتقاق من كلمة اجنبية فيلجأ إلى القياس اتباعًا للعرب في تعريب الدخيل قديمًا، ومحاكاةً لهم في طريقتهم في التعريب، فإذا فعل المتكلم ذلك كان قياسهُ صحيحاً؛ لأنهُ لم يتخط أسلوب العرب في ذلك))[٥].

فالتغير كائن في لغتنا العربية بوصفها لغة حيّة تنبثق حياتها من داخلها إذ إنّ توالد الفاظها الذي يجري بحسب صيغ وقوانين تستدعيه حاجة الانسان الماسة للتعبير عن أغراضهِ المتجددة بتطور الحياة وتنوعها.

المبحث الثاني: الموقف من الجديد اللغوي

وضعَ الباحثون المحدثون على اختلاف وجهاتهم المعايير التي افترضوها فيمن يعتدُّ بلغتهِ من المحدثين، وإن تعدد هذهِ المعايير جاء؛ لأن العربية المعاصرة لغة مختارة متعلمة ذات وظائف اتصالية خاصة وهي[٥]:

١- إن قواعد الفصحى القديمة يجب الالتزام بها من المحدثين، مع فتح الباب لبعض الاستعمالات المخالفة لقواعد الفصحى إذا وجد لها تخريج على لغة من لغات العرب، وهنا يبدأ دور المجامع اللغوية المختصة في قبول الاستعمالات المحدثة أو رفضها والاعتداد بلغة كبار الأدباء والشعراء بشرط سلامة أسلوبهم وصحة عربيتهم.

٢- شيوع الاستعمال الذي نتج عن أَن المستعمل يحقق الغرض من استعماله في الفهم والإفهام ومع تأرجح هذا المعيار في الأخذ بهِ أو عدم مراعاتهِ في الاستعمالات المحدثة لا تقلل من قيمتهِ وأهميته وقوتهِ.

٣- وظائف في اللغة العربية من خلال تطوير العلم ونشره باستعمال العلماء لمصطلحاتهم وأُجيز لهم ما لا يجيزهُ للشعراء والكتاب.

٤- العرف اللغوي هو الكلام المتفق مع ما يتطلبهُ العرف اللغوي للجماعة التي ينتمي اليها الفرد المتكلم.

وأضاف الدكتور جميل الملائكة معايير للقياس حدَّدها بما يأتي[٥]:

* إذا كانت المسموعات من وزن معين قليلة وأكثرها ذو دلالة معينة فيمكن ان يقاس عليها لتلك الدلالات عند الحاجة قياساً صحيحا.

* القياس في الظاهرة مرهون بوجود الظاهرة نفسها في وزن آخر أو عدمها، فإن كثر الموجود فلا نقيس لوجود الدلالة نفسها في وزن آخر.

* عدم القياس في حال تداخل اللغات لأَمن

اللبس فلا نقول: نقيس (الاستملاح) لطلب الملح مع وجود اللفظ بمعنى وجود الشيء (مليحًا).

* تجنب القياس بوزن مطرّد إذا وجد المعنى في وزن آخر وإن شذّ هذا الاخر؛ فلا نقيس (استحاذ) مع وجود (استحوذ) ولا (المسجَد) والمستعمل (المسجِد).

* ومن المهم أن يكون الوزن المقيس عليهِ سهلاً مقبولاً وإن كانت لها دلالات معينة مطردة، فلن يستسيغها الذوق فتهمل.

فالهدف من تلك المعايير أو الغاية التي انتهى إليها المجمع أو المجامع اللغوية في استخدام القياس هو: تكملة فروع المادة اللغوية التي لم تُذكر بقيتها وقد حاول الأستاذ أحمد حسن الزيات() فتح الباب على مصراعيهِ بوسائلهِ المعروفة: الارتجال والاشتقاق والتجوز وردّ الاعتبار الى المولّد ليرتفع الى مستوى الكلمات القديمة واطلاق القياس في الفصحى ليشمل ما قاسهُ العرب وما لم يقيسوه، واطلاق السماع من قيود الزمان والمكان حتى اليوم.

إلا أن المجمع درس اقتراح الزيات وقرر قرارين يقيدان ما أراد اطلاقهُ وهو دراسة الكلمة الشائعة باستساغتها وانعدام مرادف سابق صالح للاستعمال وقبول السماع من المحدثين بشرط أن تدرسَ كلُّ كلمة على حدة.

وقد بيّن الدكتور محمد حسن عبد العزيز() منهج المجمع في استخدام القياس فكان: إمعان النظر في كثير من القواعد والأقيسة التي صاغها النحاة فترخص في كثير منها وأباح القياس فيما أصله السماع وسعى إلى إباحة بعض ما منعهُ النحاة أو الى توسيع ما ضيّقوه والغاية تطويع العربية بحيث تكون وافية بمطالب العلوم والفنون وشؤون الحضارة والمعاش وتيسيرها.

ولم يختلف المجمعيون في الاعتداد بالقياس والركون إليهِ في تنمية الثروة اللغوية العربية وتيسير استعمالها؛ بل اختلفوا في المدى الذي يذهبون إليه في الأخذ بهِ بين موسّع ومضيِّق كما سيتبين.

ومن المسائل التي عالجها المجمع ظاهرة التوهم؛ إذ ربط بعض اللغويين المحدثين ومنهم الدكتور إبراهيم أنيس والدكتور عبد الصبور شاهين هذهِ الظاهرة بين القدماء والمحدثين؛ إذ غلّط القدماء بعض ما نقل عنهم مخالفًا للمطرد من كلام العرب الذي بنوا عليهِ قواعد العربية().

وحين توقف عندها المحدثون عدّوها قاعدة وضربًا من ظاهرة لغوية فطن إليها المتقدمون ودعمها المحدثون في تقديم الشواهد التي بلغت من الكثرة حدًّا وجدوه كافيًا بعدِّه قاعدة مع الحاجة إليهِ وإلا فأنَّه يحفظ ولا يقاس عليهِ كما قال القدماء؛ لأنهم لم يريدوا للغة جمودًا وإنما أرادوا المحافظة عليها لاعتزازهم الكبير باللغة التي نزل بها القرآن الكريم، فهم لم يحجّروا علينا التطور الموجه مع الرقابة التامة لسلامة اللغة؛ لذا دعا إبراهيم أنيس إلى هذا التطور أو تنمية الألفاظ في لغتنا مع الرقابة والحذر().

والقياس والاشتقاق من عوامل تنمية اللغة التي يجب الاعتماد عليها لاستحداث كلمات جديدة،

أو توليد مفردات لم ترد عن العرب؛ ليعبروا بها عن شؤون حياتهم وهما أكثر العوامل أثرًا في رفد العربية بالجديد من الالفاظ إذ يعدّان من العوامل الذاتية في اللغة: أي من قدراتها وطاقاتها الخاصة().

مع ذلك نجد هناك من وقف بوجه القياس وانكرَ عددًا من الألفاظ التي قاسها أهل هذا العصر ومنهم الشيخ إبراهيم اليازجي وأسعد داغر وكمال إبراهيم()، أما المجيزون فكُثُر كما تبين فيما سبق، فالذي عليهِ اللغويون المحدثون أن اللغة مهما بلغت من الثراء لا غنى لها عن القياس للتوصل به إلى كلمات وصيغ جديدة تستدعيها مواقف الاستعمال المتجددة على الدوام().

هذا الجديد اللغوي يدخل في باب التطور الذي تعرض له اللغات في كل عصر، وليست العربية بدعًا من ذلك؛ لأن اللغات كافة تخضع لسُنة التطور؛ لذا جاءت قرارات المجامع العلمية على وفق هذهِ الحدود والمعايير فشملت أقيسة اللغة وأوضاعها العامة، ولم تصنف تلك المجامع هذا الجديد اللغوي وإنما كان في النحو والصرف، فدخلت تراكيب جديدة بالقياس ودخلت صيغ صرفية اشتقت ومسوّغها جواز القياس، وقد حدَّد الدكتور نعمة العزّاوي (رحمه الله) الموقف من هذا الجديد المأخوذ بالقياس فكانت كلمات جديدة لم ينطق بها العرب فوضع مقاييس جديدة في قبول ما وردَ منها وردّ ما ينبغي ردّه فتقسيمهُ قائم على ما كان له وجه من القياس وما ليس له وجه من القياس يندرج في القسم الأول فيما ليس له ما يقابلهُ او يعبر عنهُ في العربية، وما له مقابل خفي من الفصيح وما ليس بالعربية حاجة إليهِ أما ما ليس له وجه من القياس فمرفوض؛ لأَنهُ خطأ.

والأخيران مرفوضان وإن كان قياسًا أو خطأً؛ لأن القياس لم يؤت به لتسويغ جهل المتكلمين أو خطأهم، كالنضوج فقد ورد في المعجمات (النضج) مصدراً لـــ (نضج)، و(ظل وريف) مع وجود (وارف)، وزيادة الهمزة لما هو متعدٍ بنفسهِ من الأفعال، ومثال القياس الخطأ: مثل زهور جمعاً للزهر والصواب ازهار وأزاهير، وكذلك أقبية والصواب أقباء جمعاً لـــ (قبو) وغيرها().

وبين في أقيستهِ تلك نص قرار المجمع في كل مفردة وأقوال علماء اللغة المحدثين القائمين على المجامع اللغوية، وقد فصل الدكتور العزاوي بين ما هو مأخوذ بالقياس وبين ما هو مأخوذ بالاشتقاق والحقيقة أنها الواحد يكمل الآخر فالقياس هو القاعدة أو النظرية، والاشتقاق هو تطبيقه؛ هذا المأخوذ الجديد من الكلمات التي صيغت على أوزان العربية منها ما وافق أقيسة العربية دخل إليها للحاجة إليهِ في التعبير عن معانٍ جديدة من باب الوضع اللغوي من المحدثين ممن يوثق بشعرهم وأدبهم ورفض ما دون ذلك.

أولا: قياسية كلمات على وزن (فَعُول وفِعِّيل وفُعَلَة وفعّال) للدلالة على المبالغة أو الصفة المشبهة من الثلاثي المتعدي واللازم على السواء.

وقد منع النحاة ذلك وهو الشائع لديهم فإذا

كانت هذه الأوزان للمبالغة فهي قياسية عند جمهور البصريين إذا صيغت من الفعل الثلاثي المتعدي بمعنى فاعل[0]، وقد استند المجيزون من المحدثين إلى أن بعض النحاة يقول بتحويل الثلاثي من (فاعل) إلى (صيغ المبالغة) وهذه الاطلاق يؤخذ منه جريان التحول في اللازم والمتعدي، فضلا عن ورود عشرات من الكلمات على تلك الأوزان على اختلاف موقعها من التعدي واللزوم.

فوزن (فَعُول) من الفعل اللازم للدلالة على المبالغة أو الصفة المشبهة ورد أكثر من مئة وثلاثة عشر لفظا مشتقا من مصادر الأفعال اللازمة على اختلاف أبوابها مضمومة العين أو مكسورها أو مفتوحها وتحتمل معنى المبالغة أو معنى الصفة المشبهة[0].

من هذه المفردات كلمة (جَزُوْع) وكلمة (هَلُوع) قال تعالى: ((إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا، إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا))[0].

يقول الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) في قوله تعالى (هلوعًا) و(جزوعًا): (والمعنى إن الانسان لإيثاره الجزع والمنع وتمكنهما منهُ ورسوخهما فيه كأنه مجبول عليها مطبوع، وكأنه أمر خلقي وضروري غير اختياري)[0].

وهذا تصريح واضح بأنَّ (جَزُوع) و(هَلُوع) على زنة (فَعُول) جاءت لمعنى الصفة المشبهة من الفعل (جَزِع).

أما صيغة (فِعِّيل) فكانت أيضًا مما اختلف النحويون على قياسيتها للمبالغة وأكثرهم يميل إلى سماعيتها، وإنها لا تجيء من اللازم، وتكون محولة عن فاعل إذ أصر ابن دريد (ت ٣٢١ هـ) على سماعيتهِ فقال: ((اعلم أنهُ ليس لمولد أن يبني فِعِّيلاً إلا ما بنتهُ العرب وتكلمت بهِ، ولا تلتفت الى ما جاءَ بهِ على فِعِّيل مما لم تسمعهُ، الا أن يجيء بهِ شعر فصيح))[0]، في حين صرّح ابن قتيبة بذلك وإنهُ لم يطلق لمن فعل الشيء مرّة أو مرتين حتى يكثر منهُ أو يكون له عادة[0].

لذلك أجاز إبراهيم أنيس القول بقياسيتها من اللازم والمتعدي على السواء فقال ((في اللغة الفاظ على صيغة (فِعِّيل) – بكسر الفاء وتشديد العين – من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي للدلالة على المبالغة وكثرتها تسمح بقياسيتها ومن ثم يجوز أن يصاغ من مصدر الثلاثي – لازماً او متعدياً– لفظ على صيغة فعِّيل ... لإفادة المبالغة))[0] فأجاز المجمع مثل سكِّيت وشرِّيْب وسِكِّيْر.

وكذلك وزن (فُعَلَة)، ذكر ابن السكيّت (ت ٢٤٤ هـ) في إصلاح المنطق[0] إنّ ما جاء على (فُعَلَة) بضم الفاء وفتح العين من النعوت وهو على تأويل فاعل وما جاء ساكن العين (فُعْلَة) فهو في معنى مفعول، يقال: هذا رجلٌ ضُحَكَة: كثير الضحك، وهُذَرَة كثير الكلام. وقال ابن دريد: ((رجل طُلَبَة: يطلب الأمور،.... وبُرَمَة: يتبرم بالناس))[0]. وقال ابن منظور (ت ٧١١ هـ): ((فأَما فُعَلَةٌ فَبِنَاءٌ مُطَّرِدٌ فِي كُلِّ فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ كَهُزَأَة، وربما غُلِّظ بِمِثْلِ هَذَا وَلَمْ يُشْعَر بِمَكَانِ اطِّرَادِهِ فَذُكِرَ كَمَا يُذْكَرُ مَا يُطَّرَدُ))[0].

كثرة هذه الأمثلة أصبح مسوّغًا كافيًا في الحكم

باطراد صوغ (فُعَلَة) للمبالغة من كل ثلاثي.

أمّا صيغة (فعّال) فقد دعا المجمع العلمي إلى النظر فيها مما يدلُّ على المبالغة؛ لحاجة الناس عند وضع الأسماء إلى المعاني الحديثة التي تعبر عن شدة الوصف أو كثرة الفعل(). قال تعالى: ((وَاذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُودَ ذَا الْأَيْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ))()، بمعنى توّاب رجّاع الى مرضاه الله بإرادة واختيار() وبناءً على كثرة ما ورد في بعض كتب اللغة من هذه الصيغة من الفعل اللازم كثيرة نحو: تَوّاب وحنّان وحلاّق ودوّار، وصيّاح وغيرها.

قرر المجمع اطلاق صيغة (فعّال) مقيسة في اللازم والمتعدي على السواء(). وقد عدّ الدكتور نعمة العزاوي صيغتي (فعّال وفِعّيل) من الجديد اللغوي المقبول؛ لأنه له وجه من القياس وليس في العربية ما يقابله او يعبر عن معناه الجديد المبالغة او الصفة المشبهة().

ثانيا: قياسية لحوق تاء التأنيث في صيغ يستوي فيها المذكر والمؤنث وهي: فَعِيل، فَعُول، مِفْعِيل، مِفْعَال – مِفْعَل.

تأتي التاء في العربية لمعانٍ عدة ذكر ابن مالك: أن الأكثر في التاء أنْ يجاء بها لتمييز المذكر من المؤنث في الصفات كمسلم ومسلمة، والأسماء بقلة كامريء وامرأة وغلام وغلامة().

ويكثر مجيؤها لتمييز الواحد من الجنس الذي لا يصنعهُ مخلوق كتْمر وتمرة، ونخل ونخلة ويقلّ في الذي يصنعه المخلوق نحو: لبن ولبْنَة وقلنس وقلنسوة، وتكون لازمة فيما يشترك فيهِ المؤنث كربعة للرجل المعتدل والمرأة المعتدلة وموضوعات أخرى().

غير أن النحاة يخرجون من هذا الأصل صيغًا محددة لا تأتي فيها التاء فارقة بين المذكر والمؤنث فيقولون: رجلٌ صبور، وامرأة صبور وقتيل ومسكين لا مسكينة وهكذا.

والعلة إنّ هذهِ الأمثلة معدول بها عن اسم الفاعل للمبالغة ولم تجر على الفعل فَجَرتْ مجرى المنسوب الى الفعل، لتؤدي المعنى الذي تخصصت بهِ وهو المبالغة قال ابن يعيش(): ((فأما فعول ومفعال ومفعيل فأمثلة معدول بها عن اسم الفاعل للمبالغة ... فلم يدخلوا فيهِ الهاء لذلك)).

فإن جاء شيء من هذهِ الصيغ بالتاء عدّه بعضهم شاذًا؛ ما أدى الى إيقاع الكُتاب والمتكلمين في حرج من استعمالها؛ لذلك عليهم الالتزام بالقول (أم حنون) لا (أم حنونة) و(غيور لا غيورة) و(مهذار لا مهذارة). قال ابن سيده: ((ومِهذارٌ، وَالْأُنْثَى هَذِرَةٌ ومِهذارٌ، وَلَا يجمع مِهذارٌ بِالْوَاو وَالنُّون، لِأَن مؤنثه لَا تدخله الْهَاء))()، وهي مما يَسْتَوِي فِيهِ الْمُذكر والمؤنث()

ويقول ابن يعيش في موضع آخر: ((وأما فعيل بمعنى مفعول فنحو كفّ خضيب وعين كحيل، فإنه ايضاً يستوي في حذف التاء منهُ المذكر والمؤنث، وذلك لأنهُ عدول عن جهتهِ إذ المعنى كف مخضوبة بالحناء وعين مكحولة بالكحل فلما عدلوا عن مفعول الى فعيل لم يثبتوا التاء ليفرقوا بينهُ وبين ما لم يكن (مفعول) نحو كريمة وجميلة))().

ويشترط ألا تستعمل استعمال الأسماء، فإذا استعملت لخفتها التاء نحو: رأيْتُ صبورة ومِعْطَارة وقتيلة بني فلان، وشروطًا أخرى وضعوها في كل صيغة من تلك الصيغ التي يستوي فيها المذكر والمؤنث المعدول بها الى جهة أخرى().

فصيغة (فعيل) اشترطوا لسقوط التاء منها أن تكون بمعنى (مفعول) فإذا جاءت بمعنى فاعل لحقتها التاء نحو امرأة رحيمة وظريفة()، وهذه القاعدة غير مطَّردة ولأنهم قد يحملون إحدى الصيغتين على الأخرى نحو ما ذكره الرضي من قولهم: امرأة قتيل() ونحو قوله تعالى: ((إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ))()، وكذلك صيغة (فعول) إن جاءت بمعنى (فاعل) سقطت التاء وإذا كانت بمعنى (مفعول) لحقتها التاء نحو ركوبة بمعنى مركوبة وما خرج عن ذلك عدّوه شاذاً().

وصيغة (مِفْعِيْل) كذلك نحو رجل معطير وامرأة معطير وشذّ (مسكين ومسكينة) وقد جاءت (مسكينة)؛ لأنها شبهت بفقيرة إذ لم يكن في معنى الاكثار فصار بمنزلة (فقير وفقيرة)()، فلم تدل على المبالغة كما بيّن سيبويه والاخفش()، وكذلك (مِفعال ومِفعَل) مِنْحَار للرجل والمرأة ومِغْشَم للمذكر والمؤنث.

وقد رأى المجمع إجازة لحوق تاء التأنيث في هذه الأوزان من باب أن الأصل في الصفات ان تلحقها علامة التأنيث للفرق بين مذكرها ومؤنثها وإن سقوط التاء من باب العدول عن الأصل، ومنهم النحويين من يصرّح بمجيء التاء على العليل واحياناً على الغائب ولا حرج من ذلك، كما صرّح بذلك ابن جني في غير موضع من الخصائص().

فنصّ المجمع بأن (يجوز أن تلحق تاء التأنيث صيغة مِفْعِيل ومِفْعال ومِفْعَل سواء ذكر الموصوف أم لم يذكر مثل مسكين ومسكينة ومعطار ومعطارة)().

ثالثاً: قياسية صوغ مصادر صناعية جديدة

من المشتقات الصرفية في العصر الحديث ما يُسمى بـ (المصدر الصناعي) وهو أن يزاد على الكلمة التي يراد منها تأدية ذلك المعنى (ياء النسب) و(تاء التأنيث).

والقول بالمصدر الصناعي حديث التسمية بوصفه مصطلحا()، قديم الورود كأمثلة متناثرة في الشعر الجاهلي، كقول طرفة بن العبد:

جَماليّةٍ وجْنَاءَ تَردي كأنّها سَفَنَّجَةٌ تَبري لِأزعَرَ أربَدِ()

والقرآن الكريم في قوله تعالى: ((وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى))(الأحزاب٣٣)، والحديث النبوي الشريف، قول النبي (ص): (إن الرهبانيَّة لم تكتبْ علينا))()، فسمَّاه الخليلُ بالمصدر بقوله: ((اللُّصُوصِيَّةُ والتَّلَصُّصُ واللُّصُوصَةُ مصدر اللِّصِّ))()، وهو عند سيبويه أمثلة منها ما تزاد فيها التاء جبروت ملكوت، لأنها من الملك والجبرية()، وسماه الفراء مصدرا لاسم موضوع حين قال: ((مصدر لاسم موضوع فلك فيه الفُعُولة والفُعُوْليَّة وأن تجعله منسوبا على صورة الاسم))()، فحدد الفراء المصطلح وكيفية صياغته ووزنه، وسماها ابن قتيبة:

((المصادر التي لا أفعال لها))[0]، وسمَّاه ابن سيده بالنظائر[0].

والمصدر الصناعي: ((قياسي ويطلق على كل لفظ جامدًا أم مشتقًا اسمًا أم غير اسم زيدَ في آخرِه حرفان هما: ياء مشددة بعدها تاء التأنيث مربوطة ليصير بعد زيادة الحرفين اسماً دالاً على معنى مجرد لم يكن يدل عليهِ قبل الزيادة))[0] ولم تشتهر هذه التسمية (النظائر) لذلك سمي بالصناعي ولم يُسَمَ بالمصدر اليائي؛ لأنهُ لا يزاد بالياء وحدها، بل بزيادتها مع تاء النقل من الوصفية إلى الاسمية ليقابل المصدر القياسي أي المقيس والمصدر السماعي أي المصدر المسموع.

وقد خطّا هذهِ التسمية مصطفى جواد معللاً: إن المصدر يعمل في الإعراب كعمل فعلهِ وهذا لا يعمل أبدًا ولا فِعلَ له كالإنسانية والجاهلية والفاعلية والجمعية والفردية. فوضع تسميات لـ ((اسم يائي أو اسم نسبي أو اسم إضافي وكلمة الصناعي في تخصصهُ بالصناعة المعروفة فلا فائدة في استعمالهِ في غيرها))[0].

وفائدته التجريد في الماديات والأسماء المعنوية ويصاغ من الأسماء المادية كالبشرية والاسم المستغرق في الاسمية كالجمعية والصفات المستعارة الأوزان كالمعمارية واسم الفاعل كالفاعلية واسم المفعول كالمفعولية والمعنى الجديد المجرد هو مجموعة الصفات الخاصة بذلك اللفظ مثل كلمة (إنسان) فإنّها اسم فاذا زيد في آخرهِ ياء وتاء النقل صارت (إنسانية) وتغيّرت دلالتها تغيرًا كبيرًا يجمع الصفات المختلفة التي يختصُّ بها الانسان[0].

وقد انتهى مصطفى جواد إلى تسميتهِ بـ (الاسم الصناعي) الذي يسمى المصدر الصناعي عند أهل الاشتقاق، وقد علّق الدكتور نعمة العزاوي بأنها من الصيغ التي احتاج إليها العرب في القديم وما يزالون يحتاجون إليها للتعبير عن العقائد والمذاهب والأفكار إلا أن المحدثين قد تسامحوا أكثر واستغلوا طواعية اللغة فقالوا الجدارية والاحتفالية والمديونية وقد رفض الدكتور العزاوي هذهِ المفردات في محاضرته: ((الموقف من الجديد اللغوي))[0].

رابعًا: اسم الآلة وقياسية أوزان جديدة

اسم الآلة: اسم يصاغ من المصدر الأصلي للفعل الثلاثي المتصرف لازما أو متعديًا بقصد الدلالة على الأداة التي تستخدم في إيجاد معنى ذلك المصدر ومدلولهِ[0] وظيفتهُ تأدية المعنى بمفردة واحدة لا يؤديه غيره إلا بالكلمات المتعددة، وأوزانهُ القياسية ثلاثة: (مِفْعَل ومِفْعَال ومِفْعَلة) وطريقة صوغه أخذ المصدر مهما كان وزنهُ وإدخال التغيير عليه ما يجعلهُ على تلك الأوزان.

نحو: نَشرَ مصدرهُ نشرًا يصاغ اسم الآلة منهُ مِنْشَر ومِنْشار ومِنْشَرَة[0]

صيغة المصدر الصناعي سايرت العلوم والصناعات التي اتسعت وتنوعت فجاءت المعاني المجردة الجديدة، والمصدر الصناعي مجاله واسع ويسير ودقيق للدلالة على هذه المعاني المستجدة، فكانت أبنيته كأبنية اللغة التي تلبي متطلبات العلوم

فكانت دليلا آخر على طواعية اللغة في التوليد تنمية للغة العربية(٥)

وتلك الطواعية لما يمتلكه المصدر الصناعي من خصائص داخلية للمشتق منه وهو الفعل؛ إذ ينماز ببنية وظيفية وأخرى حملية تشتملان على عدد العناصر نفسها التي يحملها الفعل الموافق؛ فالفعل المتعدي يوافقه مصدر متعد، والفعل المتعدي بحرف يناسبه مصدر يتعدى بالحرف(٥)

وخصائص خارجية للاسم فيأخذ أل التعريف ويجرُّ الاسم الذي يليه ويعرب بعلامة ملائمة لوظيفته في الجملة(٥).

إلا أنه مع تلك الطواعية قليل الانتشار في المعجمات وكتب النحو واللغة وفي القرآن الكريم سواء أكان صيغة لصفة منسوبة للاسم المؤنث تأنيثا حقيقيا، أم صفة منسوبة للاسم المذكر؛ فكان أمثلة عند الخليل(٥) وسيبويه(٥) والأزهري(٥)، وبدأ الفراء بالتحليل، حين قال: ((فما جاءك من مصدر لاسم موضوع، فلك فِيهِ: الفُعولة، والفُعولية، وأن تجعله منسوبًا عَلَى صورة الاسم، من ذَلِكَ أن تقول: عبد بين العبودية، والعبودة والعبدية، فقس عَلَى هَذَا))(٥). وزاد في التحليل الفارابي(٥)، حتى بلغ ذروته -التحليل- عند ابن درستويه(٥).

أما عند المحدثين فقد دعا محمد بهجة الأثري إلى إعادة النظر في قاعدة (اسم الآلة) بحثًا جديدًا وعميقًا، يوضح غموضها، ويكشف معالم ميدانها الفسيح، وينتهي بها إلى غايتها من الانتفاع بها في توسيع مادة اللغة في جانب من أهم جوانبها بالقياس إلى الحياة الحاضرة.

فلم يتوانَ الناس عن تسمية ما يدور بينهم من أسباب العيش ووسائله، وما يكون اتصاله بحياتهم أقرب من غيره، وما لا ينفصلون عن تناوله واستعماله لحظةً من اللحظات؛ من أجهزة، وآلات، وأدوات كهربائية وبخارية، يمارسونها في المصانع، أو يرتفقون بها في المنازل والفنادق والمطاعم، وما إليها من صنوف الرِّياش والأثاث والماعون من الكثرة والتنوع، والتعقيد والشيوع، بالمكان الذي لا يوصف، ومعظمها لا يتطلب تسميات عربية فصيحة مأنوسة تسُوغها الأذواق(٥).

وقد وردت الفاظ شذّت عن الصيغ الثلاث المشهودة فيهِ (مِفْعَل ومِفْعَال ومِفْعَلة)، فكانت صيغ غير قياسية أجاز اللغويون استعمالها كما وردت مسموعة، (كالمُنْخُل) للأداة التي يُنْخل بها الدقيق، و(المُدُق) للأداة التي تُدَقُّ بها الأشياء، و(المُكْحَلة) التي تستخدم للكُحْل؛ فدخلت صيغًا للآلة؛ لسماعيتها.

وقد درس مجمع اللغة العربية (اسم الآلة) فقدّم الأستاذ محمد بهجة الأثري بحثاً(٥) في اسم (الآلة والآداة) أضاف فيه صيغا معينة لأسم الآلة وهي (فِعال وفاعلة وفاعول) نحو (إِراث وساقية وساطور)(٥).

هذه الصيغ الكثيرة التي أوردها الاثري(٥) مثل فِعَال وفَعّال وفَعَالة وفَعُول وفَعِيل وفاعول وفاعولة

ومفعول ومفعوله ومُفْعَل ومُفَعَّل ومُفَعَّلَة، هي في معظمها صيغ لصفات تعبر عن دلالات صرفية أخرى غير اسم الآلة وأكثر شيوعا في تلك الدلالات واستعمالها اسم آلة قد يوقع اللبس.

والأصل في النظام اللغوي السليم أن تختص الصيغة القياسية بدلالة صرفية واحدة وان يفصل بين صيغ الصفات والاسماء كلَّما أمكن ذلك(٥)؛ لذلك أبقى د. أنيس من تلك الصيغ (فاعول وفاعولة) وعدّها قياسية لاسم الآلة؛ لأنهما من الصيغ التي لا نظير لها بين المشتقات الأخرى فليستا من صيغ الصفات ولا تلتبسان بغيرهما.

أما (فاعلة) فلكثرة ورودها اسماً للآلة مع أنها اسم فاعل مؤنث لذلك أجاز أنيس قياسيتها للتعبير عن اسم الالة، وأجازوا (فِعَال) نحو (إِراث)، آلة تأريث النار إي إضرامها(٥) اسماً للآلة وقد قال بعض القدماء بقياسية هذه الصيغة في اسم الآلة(٥).

ولكثرة استعماله (فَعّالة) للآلة في عصرنا كالغسّالة والسماعة والفرّازة اجيزت ايضًا وزنًا جديدًا قياسيًا لاسم الآلة، وبذلك أضافت التنمية اللغوية والتطور اللغوي كلمات جديدة أو صيغا قياسية لاسم الآلة؛ لكثرة ورودها وموافقتها أقيسة العربية؛ لتواجه حركة التصنيع الحديثة التي تتطلب مزيدًا من صيغ اسم الآلة فصارت سبعة اوزان قياسية هي: مِفْعَل، ومِفْعَلَة ومِفْعَال، وأضيفت لها فِعَال وفعّالة وفاعِلة وفاعول(٥).

الخاتمة

بعد رحلة ليست بالقصيرة انتهى البحث إلى جملة من النتائج منها سبقني إليها المتقدمون، وأخرى اتضحت لنا وبيَنّتْها غزارة اللغة في التنمية اللغوية، وهي:

١- العربية تعتمد على الاشتقاق وسيلة تلجأ إليها لإنتاج مفرداتها وتوليدها، وإلى جانب الاشتقاق يعد القياس من عوامل التنمية الذي ينبع من ذات اللغة وقدراتها وطاقاتها الخاصة، وهو عند القدماء قائم على أساس من المشابهة ومحاكاة المسموع، فكان القياس على المستعمل هو المفهوم الأول للقياس الذي ظهر منذ نشأة الدراسة اللغوية، فكان القياس الاستعمالي، ثم انتقل إلى القياس النحوي، حتى تأثر النحو بالمنطق العقلي.

٢- وصل التطور في مفهوم القياس إلى ارتباطه بمفهوم الخطأ، أو القياس الخاطئ، بالاعتماد على خزين الذاكرة اللغوية، وقد عدَّه القدماء من باب الشذوذ وحاربه المحدثون.

٣- عند المحدثين القياس عملية عقلية يقوم بها الفرد كلما احتاج إلى كلمة أو صيغة، مستمرة لا تتوقف في عصر معين، بالانتفاع من الوارد المسموع.

٤- الفرق بين قياس القدماء وقياس المحدثين هو: ما يقاس عند القدماء هو النصوص القديمة التي سمعت عن العرب بتحديد زمانها ومكانها عند جمهور علمائهم، بينما يقيس المحدثون على ما اختزنته ذاكر الفرد من مسائل اللغة قياسا صحيحا.

٥- هناك معايير وضعها المحدثون فيمن يعتد بلغته؛ للوصول إلى هدف سام ألا وهو: تكملة فروع المادة

اللغوية. وقد حدد علماء محدثون مقاييس جديدة في قبول ما ورد من الجديد اللغوي، فكان ما كان له وجه من القياس وما ليس له وجه، فكانت قرارات بقياسية جملة من الصيغ الصرفية للدلالة على معان لغوية، منها:

أ- قياسية كلمات على وزن (فَعُول وفِعِّيْل وفُعَلَة وفعّال) للدلالة على المبالغة أو الصفة المشبهة من الثلاثي المتعدي واللازم على السواء.

ب- قياسية لحوق تاء التأنيث في صيغ يستوي فيها المذكر والمؤنث وهي: فَعِيل، فَعُول، مِفْعِيل، مِفْعَال - مِفْعَل.

ت- قياسية صوغ مصادر صناعية جديدة.

ث- اسم الآلة وقياسية أوزان جديدة.

مصادر البحث ومراجعهِ بعد القرآن الكريم

أولا: المصادر والمراجع

١- أدب الكاتب: أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الكوفي المروري الدينوري (ت٢٦٧ه)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط٣، ١٩٥٨م.

٢- الأشباه والنظائر في النحو: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تقديم د. فايز ترحينيـ دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٨٤م.

٣- إصلاح المنطق لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت (ت ٢٤٤ هـ)، تح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٥٦م.

٤- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت:٣١٦هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، بيروت.

٥- الأصول: تمام حسان، دراسة ابيستمولوجية للفكر العربي، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٢م.

٦- الإغراب في جدل الاعراب: أبو البركات الانباري (٧٧٥٥ هـ) تقديم وتحقيق: سعيد الافغاني، بيروت، ط٢، ١٩٧١م.

٧- الاقتراح في أصول النحو وجدله: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٩ - ١٩٨٩ م.

٨- إنباه الرواة إنباه الرواة على أنباه النحاة: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت: ٦٤٦هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط ١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢م.

٩- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: جمال الدين ابن هشام الأنصاري، (ت: ٧٦١هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م، بيروت.

١٠- البحث اللغوي عند العرب: د أحمد مختار عبد

الحميد عمر، عالم الكتب، ط ٨، ٢٠٠٣م.
١١- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، (ت: ٩١١هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان.
١٢- تصحيح الفصيح: أبو محمد عبد الله بن جعفر بن دُرُستويه بن المرزبان الفارسي (ت: ٣٤٠ هـ)، تح: د. عبد الله الجبوري، رئاسة الأوقاف، بغداد، ١٩٧٥م.
١٣- التعريفات: أبو الحسن علي بن محمد بن علي (الشريف الجرجاني)، (ت: ٨١٦ هـ)، دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٦م.
١٤- تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد بن طلحة بن نوح بن الأزهر الأزهريّ (ت ٣٧٠ه)، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م.
١٥- جمهرة اللغة لابن دريد، (ت ٣٢١ هـ) مطبعة جديد بالاوفسيت، دار صادر، بيروت، (د. ت).
١٦- الحروف: هو محمد بن طرخان بن أوزلغ أبو نصر الفارابي (ت ٣٣٩ه)، تح: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت- لبنان، ١٩٨٦م.
١٧- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢ هـ): تحقيق: محمد علي النجار، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م.
١٨- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، الدكتور حسام سعيد النعيمي، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، العراق، سلسلة دراسات (٢٣٤)، ١٩٨٠م.
١٩- دراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح، دار العلم للملايين، ط٣/ ت ٢٠٠٩م.
٢٠- دروس في قواعد اللغة العربية، محي الدين الانصاري، ط١، مطبعة الفرات، بغداد، ١٩٨٢م.
٢١- ديوان الأدب: أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (ت٣٥٠هـ)، تح: د. أحمد مختار عمر، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٧٤م.
٢٢- ديوان طرفة بن العبد: طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد بن مالك بن بكر بن وائل، تح: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، ط ٣، ١٤٢٣ - ٢٠٠٢
٢٣- الردُّ على النحاة: أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَضَاء، ابن عمير اللخمي، (٥٩٢ هـ)، دراسة وتحقيق: د. محمد ابراهيم البنا، دار الاعتصام، ط ١، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
٢٤- رسالتان في اللغة: أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني، ت(٣٨٤ه)، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع - عمان، ١٩٨٤م.
٢٥- شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، (ت: ٩٠٥هـ)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، مصر.
٢٦- شرح الرضي على الكافية: الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترآبادي (ت: ٦٨٦ه)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر الاستاذ بكلية اللغة

العربية والدراسات الاسلامية كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، ١٣٩٨ ه - ١٩٧٨ م جامعة قاريونس.

٢٧- شرح الكافية: لأبن الحاجب: رضي الدين الاسترابادي (ت ٦٨٦ هـ) تقديم: د. أميل يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٢٨- شرح المفصل: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش (ت:٦٤٣ هـ)، عالم الكتب، بيروت.

٢٩- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، محمد علي بيضون، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٣٠- الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية: للجوهري (ت ٣٩٣ هـ) دار الكتب العلمية/ بيروت، ط١، ١٩٩٩م.

٣١- صيغة فاعول في العربية، د. عبد الله الجبوري، منشورات المجمع العلمي العراقي.

٣٢- طرق تنمية الألفاظ: دكتور إبراهيم انيس، ط١، القاهرة، ١٩٦٧م.

٣٣- العربية تواجه العصر، د. إبراهيم السامرائي، الموسوعة الصغيرة (١٠٥) منشورات دار الجاحظ، بغداد، ١٩٨٢م.

٣٤- علم اللغة العام (سوسير): مراجعة: د. مالك يوسف المطلبي، ترجمة د. يوئيل يوسف عزيز، سلسلة كتب شهرية تصدر عن دار افات (٣)، ١٩٨٥.

٣٥- فصول في العربية: د. أحمد مطلوب، منشورات المجمع العلمي العراقي ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣م.

٣٦- فقه اللغة وسر العربية: عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (المتوفى: ٤٢٩هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٣٧- في إصلاح النحو العربية عبد الوارث مبروك سعيد، ط١، ١٩٨٥م.

٣٨- في النحو العربي (نقد وتوجيه) د. مهدي المخزومي، سلسلة علم وأثر (٥)، ط٢، بغداد، ٢٠٠٥م.

٣٩- في تطور اللغة العربية (بحوث مجمعية) في الأصول والالفاظ والأساليب، د. محمد حسن عبد العزيز، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧.

٤٠- في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، الدكتور: نعمة رحيم العزاوي، مكتبة اللغة العربية - شارع المتنبي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٥م.

٤١- القياس في العربية: د. محمد حسن عبد العزيز، ط١، دار الفكر العربي، ١٩٩٥م.

٤٢- كتاب في أصول اللغة: مجلة المجمع (القاهرة)، محمد خلف احمد ومحمد شوقي أمين، الجزء الأول، القاهرة، ١٩٦٩م.

٤٣- الكتاب: أبو يسر بن عثمان بن قُنبر (١٨٠ هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ط٣،

١٩٨٣م.
٤٤- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت: ٥٣٨ه) ضبط يوسف الحمّادي، مكتبة مصر.
٤٥- لسان العرب محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت: ٧١١هـ) لأبن منظور (مجلدان): مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط١، ٢٠٠٥م.
٤٦- اللسان والإنسان مدخل الى معرفة اللغة، دار المعارف بمصر، ١٩٧١م.
٤٧- اللسانيات واللغة العربية: د. عبد القادر الفاسي الفهري، دار الشؤون الثقافية العام، بغداد، د. ت).
٤٨- اللغة النحو، د. حسن عون، ط١، ١٩٥٢م.
٤٩- اللغة: ج. فندريس، تعريب الدواخلي والقصاص، ط، القاهرة، ١٩٥٠م.
٥٠- لمع الأدلة: كمال الدين أبو البركات الانباري (٥٧٧ هـ)، تحقيق: محمد سعيد الافغاني، الجامعة السورية.
٥١- المباحث اللغوية في العراق، د. مصطفى جواد، معهد الدراسات العربية العالمية، مطبعة البيان العربي، ١٩٥٥م.
٥٢- المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
٥٣- المدارس النحوية: أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (ت: ١٤٢٦هـ)، دار المعارف، د:ت.
٥٤- مسند الإمام أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
٥٥- المصدر الصناعي في العربية من خلال مؤلفات الكندي والفارابي وابن سينا (دراسة صرفية ودلالية): د. محمد عبد الوهاب شحاته، دار الغريب للطباعة والنشر - القاهرة.
٥٦- مصطفى جواد وجهوده اللغوية، د. محمد البكاء، ط٢، ١٩٨٧م، بغداد.
٥٧- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء، (ت: ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٨٠م.
٥٨- معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، الدكتور أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، القاهرة، ط: ١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م
٥٩- المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
٦٠- من اسرار العربية: أبو البركات عبد الرحمن بن

أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد محمد بن الحسن بن سليمان الأنباري(ت: ٥٧٧ه)، دار الجيل، بيروت، ط، ١٩٩٥م.

٦١- من اسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط٤، ١٩٧١م.

٦٢- المنصف، لأبن جني، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ١٩٥٤م.

٦٣- النحو الوافي مع ربطهِ بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، د. عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط٤، (د. ت).

٦٤- النقد اللغوي بين التحرر والجمود: د. نعمة رحيم العزاوي، منشورات دار الحرية للطباعة والنشر، الموسوعة الصغيرة، ١٩٨٤م.

٦٥- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

ثانيا: المجلات

١- إبراهيم أنيس و الدرس اللغوي من إصدارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الندوة الثالثة، «إبراهيم أنيس والدرس اللغوي»، مقرر اللجنة الثقافية: الأستاذ الدكتور كمال محمد بشر. عُقِدت هذه الندوة بقاعة الاجتماعات الكبرى بالمجمع في الرابع من شهر ديسمبر سنة ١٩٩٩م.

٢- مجلة الضاد: العدد ٢، ١٩٩٩م، مقالة للدكتور نعمة رحيم العزاوي، الموقف من الجديد اللغوي (القسم الأول: ما له جذر في العربية).

٣- مجلة المجمع العلمي العراقي، ج٣/ المجلد ٣٥/ ١٩٨٤م، بحث د. جميل الملائكة: في معنى الغلبة والاطراد وحدود القياس اللغوي.

٤- مجلة المجمع العلمي العراقي، العدد ١٠، ١مارس/ ١٩٦٢م، مقالة: العلامة محمد بهجة الأثري، (الآلة والأداة في اللغة العربية، في ضوء عبقرية اللغة ومطالب التمدن الحديث)، ص ٣-٢٩.

٥- مجلة اللسان العربي، العدد ٢٩، ١٩٨٧، بحث: التنمية اللغوية ودور الاشتقاق فيها لشحاذة الخوري.

الهوامش

١. اللسان والانسان، مدخل الى معرفة اللغة (حسن ظاظا): ١٥١
٢. السابق: ١٥١
٣. السابق: ١٥٢
٤. اللسان والانسان: ١٥٢
٥. اللغة (فندريس): ٣٠٠-٣٠١
٦. ينظر: دراسات في فقه اللغة (صبحي الصالح): ١٧٤
٧. الموقف من الجديد اللغوي: محاضرة القاها د. نعمة العزاوي في المجمع العراقي نشرا في مجلة الضاد ٢/ ع٢/ ١٩٩٩: ١٨٦هـ
٨. ينظر: لمع الأدلة: ٩٥، وينظر الاغراب في جدل الاعراب: ٤٥
٩. الصحاح: ٣/ ١٢٧، مادة (قيس)
١٠. لمع الأدلة: ٩٣ وينظر: فصول في العربية (احمد

مطلوب): ٢٩٩

١١. إنباه الرواة على أنباء النحاة: ١/ ٤٩.

١٢. إنباه الرواة على أنباء النحاة: ٢/ ١٦٥، بغية الوعاة: ٢/ ٤٢.

٣١. ينظر: لمع الأدلة: ٩٥-٩٩.

١٤. ينظر: في النحو العربي (نقد وتوجيه): ٢٥ وما بعدها

١٥. الاقتراح في أصول النحو: ٦٨

١٦. ينظر: لمع الأدلة: ٩٥، وينظر: الاغراب في جدل الاعراب: ٤٥

١٧. ينظر: المصنف: ١٧٥، والخصائص: ١/ ٣٥٨

١٨. الدكتور محمد حسن عبد العزيز في كتابه: القياس في اللغة العربية: ١٩ – ٢٠

١٩. ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: ٦٢.

٠٢. الخصائص: ٢/ ٤٤

٢١. الخصائص: ٢/ ٤١

٢٢. ينظر: الصاحبي: ٦٢.

٢٣. طرق تنمية الالفاظ: إبراهيم أنيس: ١٥ – ١٦

٤٢. الخصائص: ١/ ٣٥٨

٥٢. المنصف: ١/ ٢٧٩

٢٦. ينظر: الأصول: (تمام حسان)، ١٧٤ – ١٧٨

٢٧. ينظر: لمع الأدلة: ٩٣ والقياس في العربية ٢١ – ٢٢

٢٨. ينظر: المع الأدلة: ٩٣، وينظر: فضول في العربية: ٢٩٩

٢٩. ينظر: في اصلاح النحو العربي: ٣٠، وينظر في حركة تجديد النحو وتيسيره: ٢٥

٣٠. المدارس النحوية: ١٦٢، البحث اللغوي عند العرب: ١٣٨.

٣١. الخصائص: ١/ ١٣٧

٣٢. السابق:٢/ ١٢

٣٣. الرد على النحاة: ١٣٠

٣٤. ينظر: في النحو العربي (نقد وتوجيه): ٢٦ – ٢٨

٣٥. ينظر: من اسرار اللغة: ٢٨، وينظر: القياس في اللغة العربية: ١٣٣

٣٦. معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي: ٤٩

٣٧. ينظر: في النحو العربي (نقد وتوجيه): ٢٣

٣٨. الخصائص: ١/ ١٢٦، وينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٤٧

٣٩. ينظر: علم اللغة العام (سوسير): ١٨٤ – ١٨٦

٤٠. ينظر: من اسرار اللغة: ١٤

٤١. ينظر: علم اللغة العام: (سوسير) ١٨٤ – ١٨٦، وينظر: القياس في اللغة العربية: ١٢٧

٤٢. من اسرار اللغة: ٩

٤٣. السابق: ٢٥ – ٢٦

٤٤. ينظر، اللغة والنحو: ٤٥

٤٥. ج١ / ١٨٠

٤٦. الخصائص: ١/ ٣٥٨، الحشكنان: خالص دقيق الحنطة إذا عجن

٤٧. ينظر: الخصائص: ٢/ ١٠

٤٨. ينظر: الكتاب: ٤/ ٨

٤٩. في النحو العربي (نقد وتوجيه): ٢٣
٥٠. ينظر: القياس في اللغة العربية: ١٤٥ ومابعدها.
٥١. ينظر: في معنى الغلبة والاطراد وحدود القياس اللغوي (محاضرة (د. جميل الملائكة) في المجمع العلمي العراقي نشرت في ج ٣/ مج ٣٥، ١٩٨٤، ص٩ – ١٠
٥٢. كتاب في أصول اللغة: ج١، ٣٣
٥٣. في كتابه: القياس في اللغة العربية: ٢٠٢
٥٤. ينظر: طرق تنمية الالفاظ: ٣٧ – ٣٨
٥٥. ينظر: السابق: ١١ – ١٣، وينظر القياس في العربية: ٢٠٨
٥٦. ينظر: الموقف من الجديد اللغوي (القسم الأول: ما له جذر في العربية)، محاضرة القاها د. نعمة العزاوي في المجمع العلمي العراقي، عام ١٩٩٩ ونشرت في مجلة الضاد ع٢/ ١٩٩٩، ص١٨٦
٥٧. ينظر: الموقف من الجديد اللغوي: ١٨٦
٥٨. ينظر: النقد اللغوي بين التحرر والجمود: ٤٧
٥٩. ينظر: الموقف من الجديد اللغوي: ١٩٣ – ٢٠٦
٦٠. ينظر: في أصول اللغة: ٢/ ٢١
٦١. ينظر: الأصول في النحو: ٣/ ٨، ٣/ ١٩، أوضح المسالك: ٢/ ٢٥٠و ٢٨٧، ٣/ ٢١٩، ٤/ ٣١٢و ٣١٦.
٦٢. المعارج: ٢٠
٦٣. الكشاف: ٤/ ٤٦٤
٦٤. الجمهرة: ٣/ ٣٧٦
٦٥. ينظر: ادب الكاتب: ٣٢٤
٦٦. في أصول اللغة: ٢/ ٣٤
٦٧. ١/ ٣٠٣
٨٦. الجمهرة: ٣/ ١٢٤٧
٩٦. اللسان: مادة (عرق)
٧٠. القياس في العربية: ١٨٥
١٧. ص: ١٧
٧٢. ينظر: الكشاف للزمخشري: ٤/ ٨
٧٣. مجلة المجمع العلمي العراقي، ج٣/ المجلد ٣٥/ ١٩٨٤م، بحث د. جميل الملائكة: في معنى الغلبة والاطراد وحدود القياس اللغوي ٢/ ٥٢ – ٥٥ و٦٢
٧٤. الموقف من الجديد اللغوي: ١٩٦ – ١٩٨
٧٥. ينظر: الكتاب لسيبويه: ٢/ ٣٢٤، رسالتان في اللغة للرماني: ١/ ٣٣، الاشباه والنظائر: ٢/ ١٤٩ – ١٥٠
٧٦. ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ٤٠٧، فقه اللغة وسر العربية: ٢٧١، المخصص: ٥/ ٦٨، المفصل في صنعة الأعراب: ١/ ٢٤٣، الاشباه والنظائر: ٢/ ١٤٩ – ١٥١
٧٧. في شرح المفصل: ٥/ ١١٠
٧٨. المحكم والمحيط الأعظم: ٤/ ٢٩٢.
٧٩. ينظر: الكتاب لسيبويه: ٢/ ٦٤٠، جمهرة اللغة: ٢/ ٦٩٦، الأصول في النحو: ٣/ ٢٣، المخصص: ١/ ٢١٤.
٠٨. شرح المفصل: ٢/ ١١٠

٨١. ينظر: الفائق في غريب الحديث والأثر: ٢/ ٤٢٤، شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٤٢٩.
٨٢. ينظر: همع الهوامع: ٢/ ١٧٠
٨٣. شرح الكافية: ٢/ ١٦٦ وينظر في تطور اللغة العربية (بحوث مجمعية): ٣٨
٨٤. الآية: ٥٦ من سورة الأعراف
٨٥. شرح التصريح: ٢/ ٢٨٧ و٢٨٨
٨٦. ينظر الكتاب: ٣/ ٦٤٠
٧٨. السابق: ٣/ ٦٤٠ ولسان العرب: سكن
٨٨. الخصائص: ١/ ١١٥، وينظر: في تطور اللغة العربية بحوث مجمعية (٤٢)
٨٩. ينظر: في أصول اللغة: ٣/ ٥٠ – ٥٦
٩٠. ينظر: المصدر الصناعي في العربية: ٣٧.
٩١. ديوانه: ٢٠.
٩٢. ينظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل: ٤٣/ ٧٠، ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث: ٢/ ٣١٢.
٩٣. العين: ٧/ ٨٥.
٩٤. ينظر: الكتاب: ٤/ ٣١٥- ٣١٦.
٩٥. معاني القرآن للفراء: ٣/ ١٣٧.
٩٦. أدب الكاتب: ٣٦٧
٩٧. ينظر: المخصص: ١٤/ ١٢٧
٨٩. النحو الوافي (عباس حسن): ٣/ ١٨٦
٩٩. ينظر المباحث اللغوية: ٢١ – ٢٢، وينظر مصطفى جواد وجهوده اللغوية: ٢٤٢ – ٢٤٣
١٠٠. ينظر: النحو الوافي: ٣/ ١٨٧
١٠١. محاضرة القاها في المجمع العلمي العراقي، منشوره في مجلة الضاد/ العدد ٢/ ١٩٩٩
١٠٢. ينظر: الكتاب: ٢/ ٤٩، وينظر: التعريفات للجرجاني: ٩
٣٠١. ينظر: النحو الوافي: ٣/ ٣٣٣ – ٣٣٤
١٠٤. ينظر: المصدر الصناعي من خلال مؤلفات الكندي والفارابي وابن سينا، (دراسة صرفية ودلالية): ٦-٧
٥٠١. ينظر: اللسانيات واللغة العربية: ٢/ ٥٤-٥٥.
١٠٦. المصدر السابق.
١٠٧. ينظر: العين: ٧/ ٨٥، المصدر الصناعي في العربية: ٤٩
١٠٨. ينظر: الكتاب: ٤/ ٣١٥-٣١٦، و المصدر الصناعي في اللغة العربية: ٤٩.
١٠٩. ينظر: تهذيب اللغة: ١٠/ ٣٩٢، و المصدر الصناعي في اللغة العربية: ٤٩
١١٠. ينظر: معاني القرآن: ٣/ ١٣٧.
١١١. ينظر: الحروف: ١١٤- ١١٩.
١١٢. ينظر: تصحيح الفصيح: ١/ ٤٠٠-٤٠١، ٤١١، ٤١٣.
١١٣. ينظر: التنمية اللغوية ودور الاشتقاق فيها: بحث (شحاذة الخوري): ١١.
١١٤. مجلة المجمع العلمي العراقي، العدد ١٠، لسنة ١٩٦٢م، مقالة بعنوان: الآلة والأداة في اللغة العربية

١١٥. في ضوء عبقرية اللغة ومطالب التمدن الحديث، ص ٣-٢٩ .

١١٦. ينظر دروس في قواعد اللغة العربية (محي الدين الانصاري): ١٠

١١٧. في أصول اللغة: ٣/ ٢٥ - ٣٠ وينظر: صيغة فاعول في العربية (الجبوري) ٤٦ - ٤٩

١١٨. إبراهيم أنيس و الدرس اللغوي من إصدارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ٨.

١١٩. ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٣/ ٣٢٧.

١٢٠. ينظر: النحو الوافي: ٣/ ٣٣٧.

١٢١. ينظر: السابق.